

## نظرة عامة

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2011 حوالي 6.3 مليار دولار<sup>(1)</sup>، وبذلك يصل إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2011 حوالي 154 مليار دولار. وتشكل نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.42 في المائة عام 2011.

وبالمقابل سجلت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق<sup>(2)</sup> حوالي 6.4 مليار دولار في عام 2011، مقابل حوالي 7.5 مليار دولار في عام 2010، مسجلة بذلك انخفاض نسبته 14.8 في المائة عما كانت عليه في عام 2010. وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 54.7 في المائة في عام 2011، مقارنة بنسبة 53.6 في المائة في عام 2010. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2011، الاهتمام المتواصل بدعم مشاريع قطاعي النقل والاتصالات والطاقة، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهما خلال عام 2011 حوالي 3.4 مليار دولار، تشكل حوالي 53.9 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

## الملاح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتحتوي هذه المساعدات على قدر كبير من الدعم المقدم من دول نامية إلى دول نامية أخرى وذلك في شكل عنصر المنحة الذي تتضمنه القروض، والمتمثل فيما تتضمنه القروض من عنصر المنحة، إضافة إلى المنح والهبات التي عادة ما تمنح في إطار المساعدات الإنمائية العربية، من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون.

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

(2) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.

وتتسم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق إلى الدول المستفيدة بلامح رئيسية، أهمها ما يلي:

- **التوسع الجغرافي:** استفادت من مساعدات مؤسسات المجموعة دول في أرجاء مختلفة من العالم، وبلغ عددها 137 دولة، منها 22 دولة عربية، و43 دولة أفريقية، و37 دولة في آسيا، و26 دولة في أمريكا اللاتينية، و9 دول أخرى.
- **التنوع القطاعي:** تشمل مساعدات مؤسسات المجموعة المساهمة في تمويل مشروعات في قطاعات مختلفة كالزراعة والنقل والطاقة والمواصلات والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم، فضلاً عن دعم برامج بنوك التنمية المحلية والصناديق الاجتماعية التي تهتم بتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم يقوم بتنفيذها القطاع الخاص، وذلك نظراً لدورها في توفير فرص عمل جديدة، وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.
- **دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:** تسعى مؤسسات المجموعة إلى دعم جهود الدول المستفيدة لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف الرئيسي المتعلق بتخفيض نسبة الفقر، وذلك من خلال تمويل مشروعات في قطاعات كالزراعة نظراً لدورها في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً، فضلاً عن دعم مشروعات قطاعي الصحة والتعليم لما لهما من دور ايجابي في تحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد البشرية وخلق الظروف المواتية للاعتماد على قدراتها الذاتية.
- **بناء القدرات الذاتية:** تقوم مؤسسات المجموعة إلى جانب تقديم قروض ميسرة لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة تقديم معونات فنية ومنح لتمويل أنشطة مختلفة، فضلاً عن تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في حالات معينة، كما تقوم مؤسسات المجموعة أيضاً في إطار المشروعات التي تساهم في تمويلها، وعند الضرورة، بتمويل برامج لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية المسؤولة عن تشغيل المشروعات بعد تنفيذها، وذلك لضمان حسن أدائها.
- **جدوى المشروعات:** بالرغم من أن الدول المستفيدة تحدد أولويات المشروعات، إلا أن موافقة مؤسسات المجموعة على الإسهام في تمويلها يعتمد على التقييم الذي تجريه مؤسسات المجموعة بالتعاون مع الدول المعنية، ويشمل التقييم كافة الجوانب الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية للمشروعات للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.
- **النصح والمشورة:** يعتبر التمويل أحد المستلزمات الرئيسية لتنفيذ المشروعات، إلا أن حسن تنفيذها وضمان تشغيلها وأدائها بشكل جيد يتطلب إعدادها وتصميمها على نحو يتسق مع الأهداف المرجو تحقيقها. ولذا يقوم الجهاز الفني

في مؤسسات المجموعة بتقديم النصح والمشورة للدول التي يتعاون معها في كافة الأنشطة المختلفة التي تتضمنها مراحل المشروعات كإعداد دراسات الجدوى وشروط العقود ووثائق المناقصات، واختيار الاستشاريين والمقاولين والموردين، فضلاً عن قيام مؤسسات المجموعة باطلاع تلك الدول على خبراتها والدروس المستفادة من عملياتها الإنمائية المشابهة.

- **مساعدات ميسرة وإجراءات مرنة:** تطبق مؤسسات المجموعة سياسات مرنة وإجراءات مبسطة في تعاونها مع الدول المستفيدة تأخذ في الاعتبار ظروفها الاقتصادية، وتقدم قروضها بشروط ميسرة كي لا تثقل على الدول المستفيدة في خدمة ديونها، وتتمثل الشروط الميسرة في انخفاض سعر الفائدة (ما بين 1 في المائة إلى 6 في المائة)، وطول فترتي السداد (من 15 إلى 27 سنة)، والسماح (من 3 إلى 10 سنوات) دون الإخلال بما يتطلبه حسن تنفيذ المشروعات والكفاءة اللازمة لإدارتها وتشغيلها.

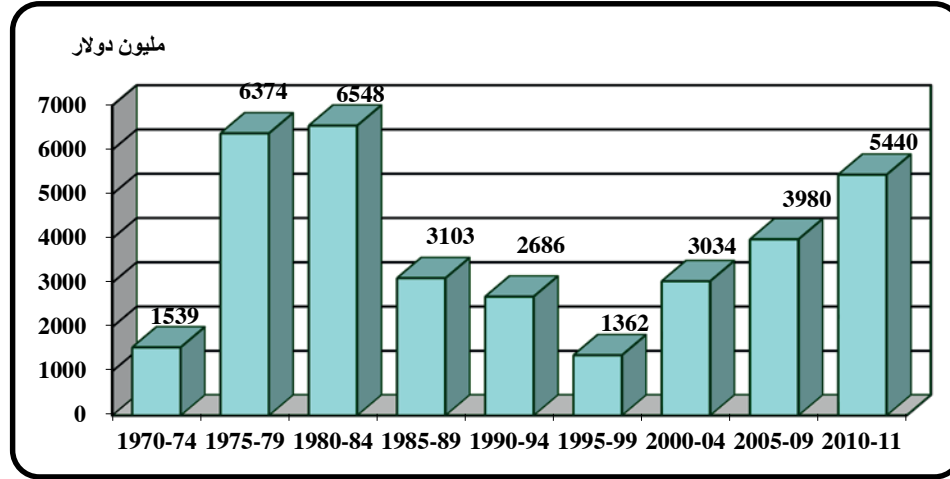
## العون الإنمائي العربي في عام 2011

### العون المقدم من الدول العربية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 6.3 مليار دولار عام 2011، بزيادة نسبتها 36.2 في المائة مقارنة بعام 2010. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات في العام المذكور، حيث قدرت المساعدات المقدمة من السعودية بنحو 4.7 مليار دولار، أي حوالي 75.7 في المائة من الإجمالي، وبلغت المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 912 مليون دولار (14.5 في المائة)، و قدرت من قطر بحوالي 421 مليون دولار (6.7 في المائة)، وبلغت من الإمارات حوالي 152 مليون دولار (2.4 في المائة)، و قدرت من عُمان حوالي 40 مليون دولار (0.6 في المائة).

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2011 حوالي 154 مليار دولار، منها حوالي 147 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.4 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 68.3 في المائة من مجموع المساعدات، والكويت حوالي 14.8 في المائة، والإمارات حوالي 8.6 في المائة، وقطر حوالي 3.2 في المائة، وعُمان حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق حوالي 2.0 في المائة، وليبيا حوالي 1.8 في المائة، والجزائر حوالي 0.8 في المائة. ويعود انخفاض مساهمة هذه الدول الثلاث في المساعدات الإنمائية، إلى توقفها عن تقديم الدعم منذ عام 1995 لمواجهة متطلبات برامج التنمية، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1) : المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي  
(2011-1970)



المصدر: الملحق (1/11).

وبخصوص نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.42 في المائة في عام 2011. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 0.81 في المائة للسعودية، وحوالي 0.52 في المائة للكويت، وحوالي 0.04 في المائة للإمارات. ويلاحظ من البيانات الخاصة بالمساعدات الإنمائية العربية، أن متوسط نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين قد ارتفع من حوالي 0.6 في المائة في عام 1995 إلى حوالي 0.8 في المائة في عام 2000، قبل أن يتراجع حوالي 0.3 في المائة في عام 2005، ثم يرتفع مرة أخرى ليستقر في حدود 0.4 في المائة في عامي 2010 و2011، الملحق (2/11).

#### العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

إن ما بذلته مؤسسات مجموعة التنسيق من جهود مستمرة ومتفانية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، قد ساعدها على تحقيق العديد من الإنجازات في خدمة التنمية في مختلف مناطق العالم. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع إمداد المنطقة الشرقية من افطوط بالمياه الصالحة للشرب في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومشروع محطة توليد كهرباء السويس البخارية بقدرة 650 ميجاوات في جمهورية مصر العربية، ومشروع الطريق السريع والكهرباء في المملكة المغربية، ومشروع مطار الخرطوم الدولي الجديد، في جمهورية السودان، ومشاريع أخرى في دول أفريقية وآسيوية. كما تدرك مؤسسات المجموعة أن التحديات كثيرة وأن التنمية مهمة مستمرة، فالأزمة المالية جعلت شركاء التنمية في حاجة أكبر لمموليهم. وهذا ما حدا ببعض مؤسسات المجموعة إلى توسعة أنشطتها وتسييرها وفقاً لرؤية أولويات شركائهم وذلك تماشياً مع المبدأ الذي ينص على أن النمو الاقتصادي يجب أن يترجم إلى عدالة اجتماعية وأن استدامة النمو يجب أن تقترن بالمشاركة الشاملة ومحاربة الإقصاء الاجتماعي، ومطابقة التعليم مع متطلبات سوق العمل.

وفي هذا الخصوص، وانسجاماً مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية وما أفرزته من تحديات جديدة، فقد بادر صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) برفع رأس ماله لمساهمات جديدة بلغت مليار دولار، ومن جانبه، وتماشياً مع الدور الحيوي الذي تلعبه قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والتعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة المنشودة، وكون الأمن الغذائي يقع في سلم أولويات الدول العربية والدول النامية بصفة عامة، فقد بادر الصندوق الكويتي، وفي أعقاب أزمة الغذاء العالمية، على تعديل شروطه الاقراضية، بحيث أصبحت أكثر يسراً فضلاً عن زيادة حجم الإقراض السنوي بمقدار 25 في المائة. ومن جانبه، يعمل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا من خلال خطته الخمسية السادسة 2010-2014، على تركيز اهتمامه بمشاريع البنية الأساسية والتي تدعم الاستثمارات العربية في إفريقيا في مجال الأمن الغذائي والقطاع الاجتماعي (الصحة والتعليم)، وتوفير الطاقة للفقراء، خاصة من خلال توفير الكهرباء في الريف الإفريقي.

ومن جانب آخر، فقد أولت معظم مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، سواء من قبل المؤسسات والصناديق التي لم تكن تقدم خدمات لهذا القطاع، حيث أقدمت على إحداث تسهيلات موجهة لهذا الغرض، أو من قبل تلك المؤسسات التي كانت تقدم خدمات أو تسهيلات للقطاع الخاص، بحيث زادت من حجم هذه التمويلات، كما استحدثت أساليب جديدة لتمويل هذا القطاع. وتغطي المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة، مع الإشارة إلى أن معظم مؤسسات المجموعة توسعت خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص، في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية. وتكمل هذه الخدمات النشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.

كما تولي مؤسسات مجموعة التنسيق عناية خاصة لدعم الدول الأقل دخلاً ولموضوع محاربة الفقر، وهذا ما يتجلى من بيانات النشاط السنوي والتراكمي لمؤسسات المجموعة. وفي هذا الإطار، تشير بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى أن 80 في المائة من حجم إقراضه الكلي في عام 2011، خصص لأربع دول عربية وهي السودان، واليمن، وموريتانيا، وجيبوتي، وهي الدول العربية الأقل دخلاً. كما تشير حصيلة نشاط برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) في مجال مكافحة الفقر بالتمويل الأصغر. حيث شهد عام 2011 إطلاق بنك الإبداع في سورية، وهو رابع بنوك التمويل الأصغر التي يؤسسها البرنامج في الدول العربية بالشراكة مع القطاع الخاص، وبلغ عدد القروض المصرفية لهذا البنك 300 قرصاً مع نهاية عام 2011. هذا بالإضافة إلى إطلاق أول بنوك برنامج الخليج العربي للتنمية للفقراء خارج المنطقة العربية في سيراليون بغرب إفريقيا، حيث بدأ هذا البنك (بنك الإبداع والشراكة) أولى عملياته بتقديم 38 قرصاً لنساء يعتزمن تأسيس مشروعات صغيرة تكافح الفقر.

وفيما يتعلق بدعم حركة التغيير والإصلاح في الدول العربية التي شهدت تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية، فقد بادرت مؤسسات مجموعة التنسيق (الصندوق العربي، البنك الإسلامي، صندوق النقد العربي وصندوق الأوبك للتنمية)

بتقديم الدعم المالي اللازم لتغطية الاحتياجات العاجلة، وتوفير الموارد الضرورية لدعم خطط التنمية العاجلة، وخاصة ما يتعلق منها ببرامج التشغيل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. وقد التزمت مؤسسات مجموعة التنسيق من خلال انضمامها إلى مبادرة دول مجموعة الثمانية الصناعية والمؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدوليين (مبادرة دوفيل)، التي تعهدت جماعياً بتقديم الدعم اللازم لإنجاح حركات الإصلاح في الدول العربية، وخاصة في تونس ومصر والمغرب والأردن وليبيا، بمساعدة هذه الدول في مسيرتها نحو الإصلاح والتحول الديمقراطي بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 9.3 مليار دولار للفترة 2011-2013، ولا يشمل ذلك ما ستلتزم به الدول العربية المانحة ومؤسساتها الإنمائية الوطنية في إطار التعاون الثنائي. وتقدم معظم مساهمات المؤسسات العربية في شكل معونات وقروض ميسرة للإسهام في تمويل مشاريع التنمية في القطاعين العام والخاص في كل من تونس، مصر، المغرب، الأردن، وليبيا.

### عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2011

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق، في عام 2011 حوالي 6.4 مليار دولار، وذلك بانخفاض بلغت نسبته حوالي 14.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 41 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 19.2 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 10.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 10.0 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 8.4 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 4.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 2.8 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 2.7 في المائة، الملحق (3/11).

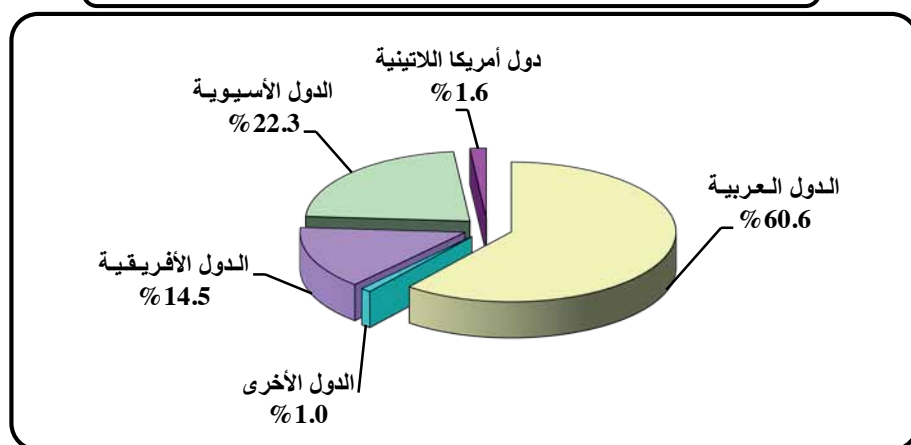
**التوزيع الجغرافي:** بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2011 حوالي 54.7 في المائة مقابل 53.6 في المائة في عام 2010، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 25.4 في المائة مقابل 31.2 في المائة في عام 2010، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 12.2 في المائة مقابل 13.2 في المائة في عام 2010، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 5.3 في المائة مقابل 1.1 في المائة في عام 2010، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.4 في المائة مقابل 0.9 في المائة في عام 2010، الملحق (3/11).

**التوزيع القطاعي:** بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات حوالي 27.3 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2011، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حيث بلغت حصته حوالي 26.6 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 23.7 في المائة، ثم

قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 16.1 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 4.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.8 في المائة، وذلك كما هو مبين بالملحق (4/11).

**المجموع التراكمي:** بلغ المجموع التراكمي للالتزامات العملياتية التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2011 حوالي 109.9 مليار دولار. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 66.5 مليار دولار (60.6 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 24.5 مليار دولار (22.3 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 16.0 مليار دولار (14.5 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.8 مليار دولار (1.6 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.1 مليار دولار (1.0 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام 2011



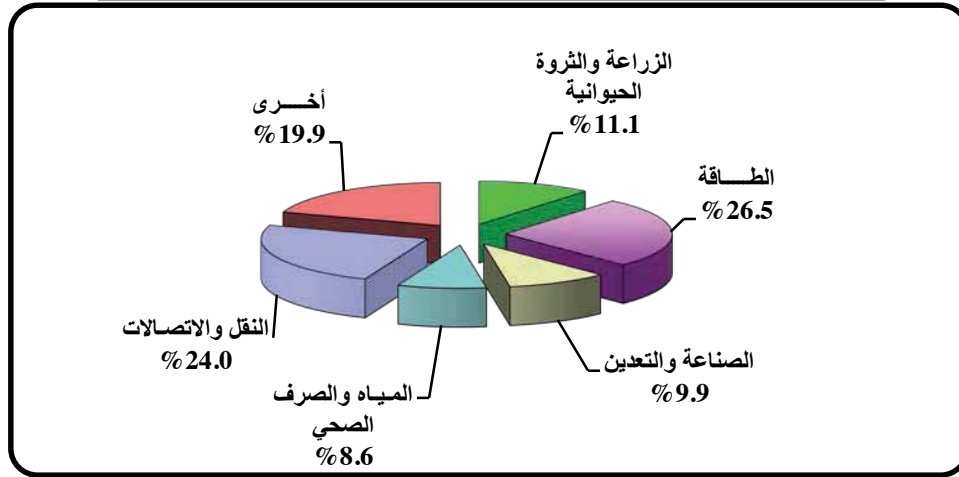
المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 30.4 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية لغاية عام 2011، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 22.2 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 15.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.2 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.2 في المائة.

وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 79 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العملياتية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 21 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 26.5 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 24.0

في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 19.9 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.6 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 11.1 في المائة، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على نسبة 9.9 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (3).

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2011



المصدر: الملحق (6/11).

### أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

حسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) فقد بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء مجموعة (DAC) حوالي 133.5 مليار دولار في عام 2011، في حين سجل صافي المساعدات الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمجموعة (DAC) تراجعاً من 0.32 في المائة في عام 2010 إلى 0.31 في المائة في عام 2011، ويعود ذلك أساساً إلى الركود الاقتصادي العالمي في عام 2011.

فقد سجلت مساهمات بعض الدول الأوروبية مثل اليونان، وأسبانيا، تراجعاً بنسبة 39.3 في المائة و32.7 في المائة على التوالي، وذلك بفعل تأثير الأزمة المالية على هذين البلدين. وبلغت مساهمات دول الاتحاد الأوروبي أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية حوالي 72.3 مليار دولار، بما يمثل 54.0 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية المسجلة في عام 2011.

وبخصوص مساهمة الدول المانحة في صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الدولية، فقد حافظت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان على مراتبها كأكبر البلدان مساهمة في قيمة المساعدات، ومن ناحية



أخرى، حافظت كل من السويد، والنرويج، ولوكسمبورغ، والدنمارك وهولندا على مواقعهم الريادية في ترتيب الدول المانحة التي تجاوزت خلال عام 2011، مساعداتها إلى دخلها القومي الإجمالي، نسبة تفوق 0.7 في المائة المحددة من قبل الأمم المتحدة، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
أكبر الدول المتقدمة المانحة لصافي المساعدات الإنمائية عام 2011

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة
السويد	30.7	الولايات المتحدة الأمريكية
النرويج	14.5	ألمانيا
لوكسمبورغ	13.73	المملكة المتحدة
الدنمارك	12.99	فرنسا
هولندا	10.6	اليابان

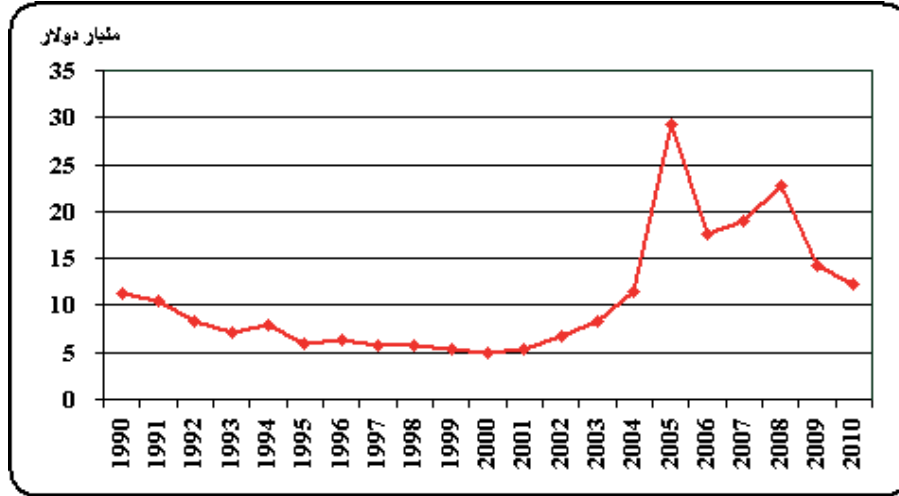
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4 أبريل 2012.

#### توزيع المساعدات الإنمائية الدولية

تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DAC)، إلى أن المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة لأفريقيا، بلغت حوالي 31.4 مليار دولار، مسجلة بذلك نمواً قدره 0.9 في المائة مقارنة بعام 2010، ويعود ذلك إلى المساعدات المقدمة إلى بعض الدول العربية التي شهدت تحولات إصلاحية وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية (ما أضح على تسميتهم بدول الربيع العربي).

فحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DAC) نشرة 2011، فقد بلغت نسبة ما حصلت عليه القارة الأفريقية من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة للدول النامية خلال عام 2010 حوالي 36.78 في المائة، والقارة الآسيوية حوالي 34.34 في المائة، وبالمقابل حصلت الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة 9.4 في المائة من إجمالي صافي هذه المساعدات. وقد حازت فلسطين على النصيب الأكبر من هذه المساعدات، حيث حصلت على نسبة 20.4 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية، تلتها العراق بنسبة 17.7 في المائة، ثم السودان بما نسبته 16.6 في المائة، وكل من المغرب والأردن واليمن بنسبة 8.0 في المائة و7.7 في المائة و5.4 في المائة على التوالي. وبالنسبة للمجموع التراكمي خلال الفترة 1990 - 2010، فقد بلغ نصيب الدول العربية من هذه المساعدات حوالي 14.2 في المائة. وحصل العراق على النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال هذه الفترة، مقدارها 64.5 مليار دولار، أي بنسبة 28.6 في المائة، يليه مصر بمقدار 41,5 مليار دولار وبنسبة 18.4 في المائة، ثم فلسطين بمقدار 20,7 مليار دولار وبنسبة 9.2 في المائة، فالسودان بمقدار 19.4 مليار دولار وبنسبة 8.6 في المائة، والمغرب بمقدار 16.4 مليار دولار وبنسبة 7.4 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (4).

الشكل (4) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2010-1990)



المصدر: الملحق (7/11).

#### تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2011 بانعقاد المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فاعلية العون الإنمائي، في مدينة بوسان بجمهورية كوريا خلال الفترة 11/29 – 2011/12/01، وحضر هذا المنتدى حوالي 3 آلاف ممثل للدول المانحة والمستفيدة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما شاركت جميع مؤسسات مجموعة التنسيق في هذا المنتدى الذي خصص لاستعراض مدى التقدم في تنفيذ مبادئ إعلان باريس، وتقييم نتائج الجهود المبذولة في إطار تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية العون على الخصوص، إلى جانب استعراض مرئيات الجهات المتلقية للعون حول مدى ملائمة هذا العون لحاجياتها، بناءً على تجارب المشاركين من الدول النامية. في نهاية أعمال المنتدى، تم الإعلان عن وثيقة الشراكة من أجل تفعيل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، والاقتصادات الناشئة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.